نهـــوض
اليســـار
العربـــي

4

القسم الرابع

تعليق على المناقشات :
كريم مروة

obeikan.com

obeikan.com

أود، قبل البدء في التعقيب على المناقشات، أن أعرب عن سعادتي في كون كتابي قد حظي بهذا الإهتمام الكبير الذي لم أكن أتوقعه، وفي كونه قد أثار هذا القدر الكبير من الأفكار التي تضمنتها كتابات ومداولات مثقفي اليسار العربي من كل الاتجاهات والتيارات، قديمها في التاريخ، وجديدها في النشأة. إلا أن المهم، البالغ الأهمية، في هذا النقاش الواسع والمتنوع والمتعددة اتجاهاته، هو ما يعبّر عنه من همّ حقيقي ومن بحث جدي لدى أهل اليسار، همّ وبحث يهدفان إلى إخراج يسارهم من أزمته العميقة، في جوانبها الفكرية والسياسية، التي يعيش فيها منذ ثلاثة عقود، أي قبل انهيار الإتحاد السوفييتي وانهيار التجربة الإشتراكية التي ارتبطت بنموذجه، على صعيد السلطة وداخل الحركة الإشتراكية بمدارسها المختلفة. وهي الأزمة التي همشت هذا اليسار وهمشت دوره عربياً وعالمياً، وأخرجت من دائرة نفوذه ومن قواه القديمة أعداداً كبيرة ممن ناضلوا وكافحوا وأبدعوا في مختلف ميادين النشاط، وقدموا الكثير الكثير من التضحيات، وحققوا الكثير الكثير من الإنجازات. مصدر السعادة عندي في هذا النقاش يتجاوز، إذن، الجانب الشخصي، إلى ما هو أعم وأشمل، أي إلى ما هو مشترك بين أهل اليسار من كل الإتجاهات والتيارات والمدارس، في سعيهم لتجديد يسارهم وإخراجه من أزمته.

إلا أنني، بالمقابل، لا أستطيع إلا أن ألاحظ بأن هذا القدر الكبير من الإهتمام بمستقبل اليسار في بلداننا، سواء في كتابي وفي النقاشات حوله، أم في سائر الكتابات والكتب والندوات والمؤتمرات التي تصدت لمعالجة أزمة اليسار، لم يقدمنا كثيراً في الإتجاه الذي يجعلنا نثق بأننا بدأنا سلوك الطريق الموصل إلى ذلك المستقبل الذي يستعيد فيه اليسار، في شروط العصر، دوره كحاجة موضوعية لإخراج بلداننا من أزماتها، المتعددة جوانبها ومصادرها. وهو، لعمري، أمر يدعو إلى القلق. ذلك

أن تراجع اليسار وتهميش دوره في بلداننا قد ساهم في جعل شعوبنا ضحية لأنواع ثلاثة من المخاطر المباشرة على حياتها: الإستبداد في السلطة الذي غيَّب وهمش الدور المفترض للدولة ولمؤسساتها، وعمّق تخلف بلداننا وفاقم الظلم الإجتماعي فيها، والإستبداد في المجتمع الذي تمارسه الأصوليات الدينية التكفيرية، وهمجية الرأسمال المعولم بصيغه المختلفة.

وأسمح لنفسي أن أشير، في هذا السياق، إلى أن لأزمة اليسار في بلداننا، على وجه الخصوص، - وأزمة اليسار هي ذات طابع عالمي- التي تتمثل في تراجع وتهميش دوره ووزنه، أسباباً موضوعية وأسباباً ذاتية. الأسباب الموضوعية الأساسية تتمثل في انهيار التجربة الإشتراكية بعد ثلاثة أرباع القرن على قيامها كأول محاولة من نوعها لتغيير مسار حركة التاريخ، الإنهيار الذي أحدث صدمة كبيرة في عقل ووجدان ومشاعر وأحلام الملايين من فقراء العالم، وخلق اضطراباً غير مسبوق في الوعي الفردي والجماعي، بما في ذلك في أوساط اليسار، نخباً سياسية وثقافية وجماهير عريضة، وترك فراغاً هائلاً سارع الرأسمال المعولم بأكثر الوسائل وحشية وظلماً وقهراً واستغلالاً إلى ملئه على طريقته ولصالح تعظيم أرباحه. أما الأسباب الذاتية فتتمثل في عدم قدرة قوى اليسار العالمي الأساسية، واليسار العربي جزء منه، على مراجعة التجربة الإشتراكية بعد انهيارها مراجعة نقدية لمعرفة الأسباب الحقيقية التي قادتها إلى الإنهيار فيما يشبه الزلزال. وبالتأكيد فإن هذين النوعين من الأسباب، الموضوعي منها والذاتي، قد ترافقا وأكملا واحدهما الآخر. فإذا كان انهيار التجربة قد خلق تلك الصدمة الكبيرة وذلك الإضطراب الكبير، فإن التخلف عن القيام بالمراجعة النقدية لمعرفة الأسباب التي قادت التجربة إلى الإنهيار، قد أدخل اليسار في الأزمة، وجعله في حالة استعصاء على الخروج منها إلى

المستقبل. وقد واجهت اليسار في ظل الأزمة حالتان غريبتان: الحالة الأولى تتمثل برفض المراجعة من قبل البعض، واعتبار أن الإنهيار إنما حصل بفعل مؤامرة إمبريالية. الأمر الذي أبقى هذا اليسار أسير حنين طفولي إلى ماض مضى ولن يعود. وهي الحالة الأكثر مأساوية في مكونات اليسار العربي والعالمي. الحالة الثانية تتمثل باليأس عند كثيرين في أوساط النخب الثقافية والسياسية اليسارية، وفي أوساط الجماهير، اليأس من المستقبل، والخروج من الأحلام التي تكسرت إلى الواقع القائم، والقبول به، والإندماج فيه، برغم مظالمه المتعددة أشكالها والمتعددة النتائج المترتبة عليها.

أردت من هذه المقدمة التي تسبق التعقيب أن أعلن بأن تمسكي بما أوردته من أسباب أدت إلى أزمة اليسار في بلداننا، كجزء من أزمة اليسار في العالم، لا يعني أنني مغلق الباب على أفكاري. فهذا، كما تشير إلى ذلك كل كتاباتي وكتبي، أمر خارج طباعي وطبعي. لكنني كنت، وما زلت، آمل في أن يكون النقاش حول أفكاري وأفكار سواي نقاشاً يساهم، ولو بحدود في مراحل أولى، في إخراج اليسار من أزمته ليحتل مكاناً أخر تكون فيه الأفكار أكثر وضوحاً، وأكثر ارتباطاً بالواقع، وأكثر قدرة على تسهيل خروج اليسار من أزمته إلى المستقبل.

وبعد، فإنني أود أن أعلن لأصدقائي الذين شرفوني باهتمامهم بكتابي، أنني قرأت بإمعان وبدقة كل ما كتبوه وكل ما أثاروه من نقاشات حول كتابي. وتولدت لديّ ثلاث ملاحظات من بعض ما قرأت وسمعت. الملاحظة الأولى أن بعض الذين ناقشوا الكتاب، أو قرأوا الفصل الخاص منه بنهضة اليسار، لم يناقشوا النص، كما بدا لي، وربما أكون مخطئاً، بمقدار ما ناقشوا بأفكار مسبقة ما تصوروه، أو ما خيّل إليهم أو ما وصل إلى سمعهم عن بعض مواقفي، التي أختلف فيها اليوم عن

أفكاري السابقة، من دون أن أتخلى عن يساريتي التي حاولت، وما أزال أحاول، تجديد انتمائي إليها، بالفكر وبالمهمات، سواء في كتابي هذا أم في كتب أخرى لي سابقة. وهي أفكار اختلفت فيها عن الكثير من أفكار أهل اليسار في بلداننا، واختلفت فيها مع بعض أفكار ومفاهيم ماركس، الأفكار والمفاهيم التي أعتبرها، برغم أهميتها التاريخية، قد فقدت قيمتها، مع مرور الزمن، ومع تغير وتبدل الظروف والشروط التاريخية. وهو أمر طبيعي. فالأفكار والمفاهيم هي دائماً، بنت تاريخها. وأصحاب الأفكار لم يخلقوا أنبياء مرسلين، ولا كتبهم وكتاباتهم هي كتابات وكتب مقدسة. وماركس ذاته رفض إعطاء أي طابع عقائدي دوغمائي لأفكاره ولمفاهيمه. وبرغم هذه الملاحظة الأولى على بعض ما قرأت فقد قررت أن أعقّب على أفكار وأحكام هؤلاء الأصدقاء من دون إحراج لهم ومن دون أفكار مسبقة عندي إزاء آرائهم وأفكارهم. فحق الإختلاف، حتى ولو شابه خلل ما، هو حق مقدس بالنسبة إليّ. الملاحظة الثانية هي أن بعض النقاش كان جارحاً، في اتخاذه طابع المحاكمة والإتهام بالكفر وبالتحريف. وهو أمر لا يستوي ولا يستقيم في النقاش بين أهل اليسار خصوصاً، وهم يبحثون عن حل واقعي لأزمة يسارهم. ذلك أن من يدعي من أهل اليسار امتلاك الحقيقة دون سواه، وينصّب نفسه حكماً، هو مخطئ إلى حدود الإدانة. ومع ذلك فقد قررت أن أدخل في النقاش مع هؤلاء الأصدقاء من دون حرج لهم ولي. الملاحظة الثالثة هي أن عدداً غير قليل من الذين ناقشوا الكتاب لم يقرأوه بفصوله الثلاثة، وبقسميه. وهو أمر يشكل خللاً في قراءة الكتاب وفي مناقشة أفكاره. فالفصل الذي وزع على المشاركين في ندوة القاهرة من الكتاب الخاص بقراءتي لنهضة اليسار هو مسبوق بمقدمة هي جزء من الكتاب، عرضت فيها لمسار الحركات الثورية في العالم منذ فجر التاريخ، وللفشل الذي منيت به جميعها، ومسبوق بفصل آخر قدمت فيه قراءتي لسمات العالم المعاصر بعد انهيار

التجربة الإشتراكية، العالم الذي يهيمن فيه الرأسمال المعولم بكل الأشكال، القديم منها والحديث.

إلا أن هذه الملاحظات لا تغير قولي الذي بدأت به هذا التعقيب من أنني سعيد بقراءة هذا الكم النوعي المتعدد من الآراء والأفكار حول واقع اليسار وحول مستقبله، من خلال مناقشة كتابي. ولجميع الذين ساهموا في النقاش كل احترامي لأفكارهم وتقديري لحقهم في الإتفاق مع أفكاري، أو مع بعضها، وفي الإختلاف معها، أو مع بعضها.

لقد استنتجت من قراءة النصوص كلها أن النقاش تمحور، في الأساس، حول المواضيع والقضايا التالية:

١- حول المراجعة النقدية لتجربة اليسار، ارتباطاً بالتجربة الإشتراكية قبل انهيارها وبعد الإنهيار.

٢- حول مفهوم اليسار في العالم المعاصر، وحول هويته، وحول مكوناته الإجتماعية، وحول أفكاره وحول المهمات المتصلة بدوره وحول آليات النهوض به.

٣- حول نوع المهمات المطروحة أمام اليسار في بلداننا في هذه الحقبة من تاريخها، وحول المرحلية في النضال، أي حول المهمات التي تعود لكل مرحلة من المراحل، التي يستكمل فيها النضال أدواره.

٤- حول مفهوم الدولة وحول الدور المناط بها في العالم المعاصر وفي بلداننا، على وجه التحديد، أية دولة وأية وظيفة لها، وأية مهمات راهنة تتصل بهذه الوظيفة.

٥- حول مفهوم كلمة عربي في حديثي عن اليسار، تعليقاً على عنوان الكتاب «اليسار في العالم العربي».

٦-حول طبيعة ونوع وآلية القراءة من موقع اليسار للرأسمال ولحركته ولتطوره

ولأزماته الدورية في ظل العولمة في العالم المعاصر.

٧- حول الفكر ودوره، وحول النصوص الماركسية التي أوردتها في القسم الثاني من الكتاب، والموقع الذي يعود لهذه النصوص في البحث عن نهضة جديدة لليسار في العالم العربي.

ويهمني، وأنا أناقش أصدقائي حول هذه القضايا وحول مواقفهم وحول موقفي منها، أن أعلن لهم بأنني حرصت على التأكيد في كتابي بأن ما أقدمه من أفكار حول نهضة اليسار العربي هو محاولة، مجرد محاولة، لا أجزم فيها بأمر، ولا أعطي لنفسي صفة الحكم أو ما يشبه ذلك، معاذ الله. وهي محاولة أستند فيها إلى تجربتي الطويلة في مواقع مسؤولة ولمدة زمنية طويلة داخل أطر اليسار في بلدي لبنان وفي علاقتي مع اليسار العربي والعالمي. وأستند فيها، أيضاً، إلى طموحي في أن أرى يسار بلداننا قد استعاد عافيته ودوره، قبل أن أغادر الحياة، بعد أن تجاوزت الثمانين من العمر.

لنبدأ في القضية الأولى التي تتعلق بالمراجعة النقدية وبشروطها، وتتعلق بدوري فيها، وموقعي منها، كما تشير إلى ذلك النقاشات. وأود أن أشير هنا إلى أن لهذه المراجعة النقدية جانبين يكمل أحدهما الآخر. فهي تحتاج من أهل اليسار في بلداننا، وهو الأمر الذي يعنيني ويعني أصدقائي اليساريين، أن يرتبط فيها الجانب المتعلق بالتجربة الإشتراكية في الإتحاد السوفييتي وفي المنظومة العالمية التي حملت إسم الإشتراكية، بالجانب المتعلق بتجربة اليسار بتياراته المختلفة في الأحزاب خارج السلطة، سواء بالإرتباط العضوي لتلك الأحزاب بالتجربة، بنموذجيها السوفياتي والصيني، أم بالإختلاف والتمايز عنها بنسب متفاوتة. لذلك فإنني أتفق مع الذين ربطوا بين هذين الجانبين من المراجعة النقدية. وفي التعقيب على الملاحظة التي

تقول: بأن كتابي قد خلا من النقد والنقد الذاتي، أن ألفت نظر الأصدقاء إلى أن القسم الأول من الكتاب يتضمن جزءاً من هذا النقد بشقيه، لكنه نقد مجتزء وغير كاف وغير مقنع، وأعترف بذلك. وأود، في الوقت عينه، أن أذكرهم بأن كتبي التي تجاوزت العشرين كتاباً منذ سبعينيات القرن الماضي قد امتلأت بهذين النقد والنقد الذاتي. إلا أن من المفارقات أن عدداً من الأصدقاء، ممن ساهموا في نقاش الكتاب، رأوا، بخلاف الأصدقاء الآخرين، أنني أكثرت من النقد والنقد الذاتي إلى حدود المبالغة في جلد الذات. وذكرني هؤلاء الأصدقاء بالإنجازات وبالرموز الكبيرة التي برزت، باسم الإشتراكية، في بلداننا وفي العالم وفي الآداب وفي الفنون وفي الفكر وفي العلوم، وتركت بصماتها على عصر بكامله. وإذ أشكر أصدقائي على هذه الملاحظة، وأتفق معهم في رأيهم، فإنني أحذر، بالمقابل، من أن يؤدي الحديث عن المنجزات إلى إخفاء وتغييب الأخطاء، لا سيما تلك التي قادت التجربة إلى الإنهيار.

يتمحور النقاش في القضية الثانية حول مفهوم اليسار وحول هويته. وهي القضية الأهم في كل النقاشات. ذلك أن ثمة اختلافاً كبيراً حول مفهوم اليسار وحول أفكاره وحول تحديد هويته وحول المهمات المطروحة أمامه وحول قاعدته الإجتماعية في شكل أكثر تحديداً. وفي الواقع فإن هذا المحور الذي يشكل الأساس في كتابي والأساس في النقاشات هو موضوع صعب وشائك. لذلك فإنني لا أعترض على وصف محاولتي في تحديد مفهوم اليسار وفي البحث عن نهضته بالإرتباك، ولا أعترض على وصفي بالإنسان القلق والمقلق. فالإنسان القلق هو إنسان حقيقي، كما وصفه أحد الأصدقاء، إنسان يبحث ويفتش ويجرب، ولا يتعب ولا ييأس ولا يغرق بالأوهام. لذلك فهو قلق ومرتبك. إلا أن ملاحظة عامة قد تكونت عندي من خلال النقاشات حول هذا الموقف هي أن بعض النقاشات

كانت تدور، كما بدا لي، في حلقة مفرغة. وإذا كان بعض الأصدقاء قد اتهمني بأنني غيبت في تحديدي لليسار دور الطبقة العاملة باعتبارها حاملة مشروع التغيير، وأنني، في تحديدي للقاعدة الإجتماعية لليسار المعاصر، غيبت الطابع الطبقي لليسار، وغيبت الصراع الطبقي، وهي تهمة غير دقيقة، فإنني أتساءل، وأرجو ألا أكون متعسفاً، هل أخذ أصدقائي في الإعتبار، في تحديدهم لليسار ولدور الطبقة العاملة، المتغيرات الكبرى التي شهدها العالم بعد مرور مائة وخمسين عاماً على وفاة ماركس، وبعد مرور المدة الزمنية ذاتها على أفكاره ومفاهيمه وعلى تحديداته لأقطاب الصراع في المجتمعات المعاصرة؟ ولن أدخل هنا في النقاش حول الجديد الهائل الذي أدخلته العلوم والتقنيات على عملية الإنتاج وعلى القوى ذات الدور الحاسم فيها، والجديد غير المسبوق الذي أدخلته التطورات على المجتمعات وعلى طبيعة ونوع الصراعات داخلها، ليس فقط بين المالكين لوسائل الإنتاج والعاملين بالأجر، بل كذلك داخل الفئات الإجتماعية ذاتها في مواقعها المختلفة، فئات المالكين وغير المالكين. ذلك أن الإكثار من الحديث عن الطبقة العاملة، وعن الصراع الطبقي، من دون تحديد للمفهوم المعاصر للطبقة، ومن دون رؤية موضوعية للمتغيرات التي شهدتها الطبقات والفئات الإجتماعية في كل المواقع، لا يقدم معرفة بالواقع القائم في بلد ما، ولا يقدم معرفة بالواقع القائم في العالم المعاصر.

ولست أرمي من هذه الإشارة إلى المتغيرات الكبرى التي شهدها العالم خلال القرن ونصف القرن من عمر الزمن إلى تغييب دور الطبقة العاملة في النضال باسم اليسار من أجل التغيير، استكمالاً لمشروع ماركس. كلا. لكنني أريد أن أشير إلى أن مفهوم الطبقة ذاته قد أصبح بحاجة إلى تحديد جديد أكثر دقة وأكثر صلة بالواقع

المعاصر. وأزعم، في ضوء قراءتي لوقائع العصر وللمتغيرات الكبرى فيه، أن الطبقة العاملة في المفهوم الماركسي القديم لها لم تعد، بالدقة، كما كنا نتصور في أدبياتنا القديمة، هي وحدها حاملة مشروع التغيير، الذي يسعى اليسار المعاصر إلى تحقيقه في بلداننا وفي سائر البلدان، بحسب الظروف الخاصة بكل منها. وتشير الوقائع المعاصرة أن القاعدة الإجتماعية التي تعاني من الظلم ومن الإستغلال، والتي تنشد التغيير بصفتها صاحبة المصلحة فيه، قد اتسعت موضوعياً. وضاقت، بالمقابل، قاعدة القوى المهيمنة التي يستهدفها التغيير ويستهدف مواقعها. أقول ذلك من دون أن أدعي امتلاك الحقيقة فيما أقول. بل هي محاولة مني في فهم المتغيرات على جميع الصعد التي يشهدها العالم المعاصر، بما في ذلك في تحديد مفهوم اليسار وتحديد هويته وتحديد قاعدته الإجتماعية وتحديد مهماته. أما التهمة التي قيلت بصيغ مختلفة في وصف مفهومي لليسار، تهمة الليبرالية، فهي لا تشكل، بالنسبة إليّ، تهمة لأنها لا تدخل في النقاش الحقيقي حول جوهر ما طرحته من أفكار تتصل بتحديد وتجديد مفهوم اليسار. وقد تولد لديّ إحساس، أرجو أن أكون مخطئاً فيه، بأن كثيرين من أهل اليسار، لا يدركون بوعي أنهم هم ويسارهم يعيشون في قلب أزمة كيانية بكل المعاني، وأنهم معنيون، من موقع مسؤوليتهم، ببذل الجهد النظري والعملي لسلوك الطريق الواقعي الذي يقودهم، في شروط العصر، إلى الخروج من تلك الأزمة وإلى تحقيق التغيير المنشود.

يقودني هذا الحديث على مفهوم اليسار إلى الحديث في المحور الخاص بالمهمات التي تواجه اليسار في بلداننا في هذه الحقبة التاريخية التي نعيش فيها. وهي القضية الثالثة. وفي الواقع فإن النقاش حول مفهوم اليسار من دون تحديد المهمات التي يفترض بها أن تكون مهماته تحديداً، المهمات ذات صلة بالزمان وبالمكان المحددين،

هو نقاش غير واقعي. إذ لا يوجد مهمات عامة بالنسبة إلى أية قوى سياسية واجتماعية، وبالأخص بالنسبة لليسار. على أن اليسار، في محاولتي لتحديده وتحديد هويته وفي تحديد انتمائي القديم والحديث إليه، هو الذي يفترض به أن يحمل في مشروعه المهمات الأساسية للوطن وللشعب اللذين ينتمي إليهما. لذلك، فإنني، حين حددت في كتابي المهمات العشرين، كمهمات راهنة لليسار في بلداننا، بمعزل عن الترتيب لها حسب الأولويات، إنما انطلقت أولاً من الواقع القائم في بلداننا الذي استوحيت منه هذه المهمات، وانطلقت ثانياً من تحديدي لدور اليسار في تحقيق هذه المهمات، وانطلقت ثالثاً، من أن مشروع اليسار للتغيير الذي يحدد هويته إنما يبدأ واقعياً من المهمات الراهنة في الطريق إلى المستقبل، وليس بالقفز فوق الواقع في اتجاه الحلم والوهم في الوصول إليه. واستناداً إلى تجربتي الشخصية في اليسار التي استحوذت على عمري كله، أستطيع القول بأننا، في الحزب الشيوعي اللبناني، على سبيل المثال، كنا دائماً نحدد مهماتنا النضالية، انطلاقاً من قراءتنا لواقع بلداننا. ولم نجد تناقضاً قط بين أحلامنا في الوصول إلى ما تدعو إليه وتبشر به أفكارنا الإشتراكية، وبين النضال من أجل تحديث القوانين العامة في الدولة لجعلها أكثر ديمقراطية، والنضال دفاعاً عن مصالح العمال والفلاحين والفقراء وعن المثقفين والشباب وعن حقوق المرأة والطفل والبيئة. وقد أشرت في أحد فصول الكتاب إلى تقارير قائد حزبنا الشهيد فرج الله الحلو، التي لم تتضمن كلمة إشتراكية في الحديث عن المهمات المطروحة أمام الشيوعيين. وبالطبع فحين أتحدث عن تجربتي الشخصية وعن تجربة حزبي، في هذا السياق، فلست أرمي إلى القول بأننا في مواقفنا السياسية والفكرية كنا دائماً على حق في أي أمر من الأمور، وأننا لم نرتكب أخطاء، بعضها كان فادحاً. وقد أشرت إلى أجزاء من تلك الأخطاء في كتبي، لا سيما كتاب سيرتي «كريم مروة يتذكر فيما يشبه السيرة». وكان أكبر تلك الأخطاء الفادحة

دخول الحزب في الحرب الأهلية، وعلاقاته مع الدول العربية التي كانت تضطهد شعوبها، وتضطهد الشيوعيين بشكل خاص. لكن المهم، فيما نحن بصدده، هو أن المهمات المباشرة في اللحظة التاريخية المحددة الموضوعة أمام أهل اليسار هي التي تحدد القاعدة الإجتماعية لهذا اليسار، وهي التي تعطيه مفهومه المعاصر، وتعطيه دوره وموقعه، كيسار، في كل ما يتصل بقضايا الوطن والشعب. ولا أرى، فيما يتعلق بي، كيساري مخضرم، أية ضرورة راهنة لتحديد قاطع للهوية الفكرية لليسار، إلا بالمعنى العام الذي تعبّر عنه القيم والمثل الإنسانية التي حملتها وبشرت بها الإشتراكية. وعلينا أن نقر، كيساريين، من دون خوف على موقعنا ودورنا، بأن بعض اللحظات التاريخية تخلق أساساً موضوعياً لتقاطع مؤقت في المصالح بين أهل اليسار وبين أهل اليمين في العمل لتحقيق مهمات معينة.

هنا، بالذات، يأتي الحديث عن الدولة. وهي القضية الرابعة. وفي الواقع فقد استغربت كيف أن بعض الأصدقاء قد عاب عليّ وضع مهمة بناء الدولة الحديثة كمهمة أولى بين مهمات اليسار. وأعترف بأنني لم أفهم ماذا يريد المنتقدون قوله بصدد الدولة. ففي معرفتي المتواضعة التي أغنتها تجربتي الحزبية، وقراءاتي لكتابات ماركس ولكلاسيكيي الماركسية التي تحدثت عن الدولة في المجتمعات البشرية، لا سيما في ظل الرأسمالية، فإن نضال أحزابنا كان يتجه دائماً نحو استحداث قوانين جديدة تغيّر قوانين رجعية لصالح قوانين ديمقراطية تخدم مصالح المجتمع بعامة، وتخدم مصالح الفئات الكادحة على وجه التحديد. أي أننا كنا نضع أمامنا مهمة تعديل في وظائف الدولة وفي وظائف مؤسساتها لكي تكون أكثر عدلاً وأكثر احتراماً لحقوق ومصالح الفئات الفقيرة، آخذين في الإعتبار أن الدولة هي دولة الطبقة السائدة، طبقة الرأسماليين تدافع عن مصالحهم، وأنها بفعل وظيفتها العامة،

كناظم للمجتمع، تتخذ، في حدود معينة وبالنضال، صفة استقلال نسبي عن الطبقة التي تمثل مصالحها في السلطة. وإذا كان الأمر كذلك فإن مهمة تحديث الدولة وتحديث قوانينها والعمل على تحريرها من أنماط الإستبداد والظلم والإستغلال، هي مهمة ذات أولوية بالنسبة لليسار قبل سواه من القوى السياسية في بلداننا. وإلا فما هو المطلوب؟ هل المطلوب أن يضع اليسار أمامه مهمة إقامة دولة بروليتارية باسم الإشتراكية فوراً، ورفض الدولة الرأسمالية القائمة، ورفض التعامل معها، بانتظار قيام هذه الدولة البروليتارية؟! والأغرب من ذلك هو أن بعض أصدقائي اعتبر أن حديثي عن الدولة وعن شروط تحديثها ونزع طابع الإستبداد عنها هو حديث يخص لبنان. وكأن قضية الدولة محلولة في كل البلدان العربية، باستثناء لبنان! علماً بأن لبنان هو البلد الوحيد الذي يسود فيه نظام ديمقراطي، ويجري فيه تداول متواصل للسلطة، وتجري فيه انتخابات في كل مؤسسات الدولة، برغم ما يشوب هذا النظام الديمقراطي من تشويهات.

يقودني الحديث عن الدولة إلى المحور الخاص بالمشترك بين البلدان العربية. وهي القضية الخامسة. فقد أثار عنوان الكتاب تساؤلاً عند بعض الأصدقاء في صيغة اليسار في العالم العربي، بدلاً من صيغة اليسار العربي، تساؤلاً يتعلق بموقفي من القومية العربية والأمة العربية. وذهب البعض إلى حد اتهامي بأنني أتسامح مع إسرائيل ومع أميركا وأقلل من اتهامي لهما، في حديثي عن الوضع المأساوي الذي يعيش فيه الشعب الفلسطيني في ظل الصراعات بين فصائله، وفي إشارتي الساخرة إلى شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، وحديثي عن الهزائم العسكرية التي منيت بها الأنظمة العربية فيما اعتبرته مغامرات في حروبها، التي بدلاً من أن تحرر فلسطين أدت إلى احتلال كامل أراضيها وإلى احتلال أجزاء من أراض عربية

أخرى. وأرى في هذه الإعتراضات، المترافق بعضها باتهامات تشبه التخوين، الإعتراضات على كلامي من يساريين، ما يشبه، في قراءتي لها، الدفاع عن الأنظمة التي تستبد بشعوبها وتقمعها وتزايد في الحديث عن المعركة القومية وتحوّل الجيوش إلى قوى أمن تحمي سلطاتها واستبدادها المتمادي. أليس في ذلك ما يدعو إلى الغرابة؟!

أما فيما يتعلق باستخدام صفة «العالم العربي» بدلاً من «الأمة العربية» أو ما يشبه ذلك، فلا يعني من قبلي التنكر لانتمائي العربي. فلست بحاجة إلى شهادة من أحد في نضالي ونضال حزبي على امتداد عقود طويلة من أجل القضايا العربية، على أرض لبنان بالذات، وفي المحافل الدولية. لكن انتمائي العربي لا يفرض عليّ تبني نظريات ومواقف ومشاريع وأفكار وشعارات وتسميات أعتبرها، في معظمها شعبوية وغير ذات معنى وجدوى. وهو ما دلت عليه ممارسات الأنظمة القائمة وممارسات الأحزاب والحركات القومية خلال أكثر من نصف قرن. وتقودني هذه القضية إلى موضوع المقاومة لأقول لمن نسي أو من لم يعرف إن للمقاومة تاريخاً مجيداً في لبنان يحمل عنوان الشيوعيين بامتياز. وهي مقاومة، تعود في تاريخها إلى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، كان الشيوعيون اللبنانيون شركاء فيها، بصيغ مختلفة، لأخوانهم من الوطنيين السوريين في ثورة ١٩٢٥-١٩٢٧، وشركاء لأخوانهم من الوطنيين الفلسطينيين في ثوراتهم المتعددة من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٣٦. أما التاريخ الحديث للمقاومة في لبنان على وجه التحديد، فيعود إلى عام ١٩٤٨، حين انخرط الشيوعيون مع إخوانهم من الوطنيين اللبنانيين والفلسطينيين في جيش الإنقاذ، ودفع الكثير منهم حياته في عدد من المجازر التي ارتكبتها العصابات الصهيونية في قرى الجنوب اللبناني. وكانت مجزرة بلدة حولا أكثرها

وحشية. إذ سقط فيها أربعون شهيداً بينهم عدد من الشيوعيين. واستمرت المقاومة ضد العدوان الإسرائيلي بدور أساسي للشيوعيين على امتداد العقود التالية، مع المقاومة الفلسطينية لدى نشوئها، مروراً بالحرس الشعبي الذي أسسه الحزب الشيوعي اللبناني في عام ١٩٦٩، وصولاً إلى جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي أطلقها الشيوعيون في وجه الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢. ومعروفة بطولات المقاومين باسم تلك الجبهة. أشير إلى هذه الوقائع لكي أقول لرفاقي من أهل اليسار بأن مقاومة حزب الله، التي لا يمكن لأحد أن ينكر دورها الأساسي في تحرير الأرض في عام ٢٠٠٠، إنما اتخذت طابع حرب جيوش خلافاً لما هي عليه حرب الأنصار كما عرفناها في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية في مقاومة الإحتلال النازي. وكانت مقاومة حزب الله بصفتها تلك وبالبطولات التي اجترحها المقاومون باهظة الكلفة على الشعب اللبناني في جنوبه الصامد خصوصاً. وأود أن أذكر، في هذا السياق من التداعيات حول المقاومة، بأن المقاومات جميعها عند كل الشعوب إنما ينتهي دورها بعد تحقيق هدفها في تحرير الأرض، لتعود إلى الدولة بمؤسستها السياسية والعسكرية مهمة الدفاع عن الوطن. وهذا ما كررته في كتاباتي وكتبي منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، داعياً حزب الله أن يهدي مقاومته وتجربته الرائدة فيها وبطولات مقاوميه إلى الدولة، وأن يعمل مع سائر القوى الوطنية اللبنانية على جعل المقاومة، كحق مبدئي عندما يفرض العدوان الخارجي، الإسرائيلي وغير الإسرائيلي، قيامها بدورها، مقاومة شعبية شاملة إلى جانب الجيش، وتحت كنف الدولة. والتأكيد على هذا الأمر في لبنان إنما يعود إلى أن الخطر من بقاء المقاومة في صيغتها الطائفية والمذهبية، خارج الدولة، هو أنها أصبحت سبباً في انقسام اللبنانيين، بدلاً من أن تكون، استناداً إلى دورها التاريخي في التحرير، مصدراً أساسياً لوحدة اللبنانيين حول دولتهم، التي يفترض أن يعملوا معاً لأن تكون دولة

حق وقانون ومواطنة ومساواة وحقوق إنسان. وغني عن التأكيد أن هذا الموضوع إنما يحتاج إلى عقل كبير وإلى مسؤولية وطنية عالية في إيجاد حلول عقلانية له بعد أن اتخذ طابع التحدي والصراع، حلول تحافظ على معنى المقاومة، وتكرّم أبطالها من كل الإتجاهات والفرقاء، وتحميهم، وتخرج الصراع حول المقاومة ذاتها، كمبدأ وممارسة، من دائرة التخوين المتبادل.

القضية السادسة في النقاش تتمحور حول تحديد طابع وسمات العصر الذي نحن فيه اليوم، وتحديد طبيعة النظام الرأسمالي المعولم المهيمن. ولا أظن أننا بحاجة لأن نقنع بعضنا بأن الرأسمال المعولم هو الذي يهيمن اليوم، بمكوناته المختلفة، على العالم ويتحكم بمصائر البشرية. ولا أظن أننا بحاجة لأن نقنع بعضنا بالأسباب التي جعلت هذا الرأسمال المعولم يحمّل نتائج أزماته المتواصلة المتكررة للأكثرية الساحقة من الناس في جميع البلدان، الغنية منها والفقيرة منها على وجه الخصوص، الأزمات التي تعلّمنا الكثير عنها وعن استمرارها وعن اتخاذها طابع أزمات دورية، من قراءاتنا في كتابات ماركس وكبار كلاسيكيي الماركسية. أسوق هذا الكلام لأقول بأننا بحاجة من موقعنا كيساريين عرب في بحثنا عن نهضة ليسارنا تخرجه من أزمته الخانقة التي همشته وهمشت دوره، بحاجة لأن نعرف بدقة علمية، وبواقعية، طبيعة وسمات العصر الذي يهيمن فيه الرأسمال المعولم بوحشيته، وأن نحدد بدقة علمية، وبواقعية، الطرائق التي يستعيد بها يسارنا دوره في ظل هذا الوضع، وليس خارجه. إلا أن أية قراءة غير واقعية للعالم المعاصر، تستند إلى تصورات خيالية وإلى أوهام، يعلن أصحابها، ببساطة مدهشة، أن هذا الرأسمال المعولم سينهار من تلقاء ذاته بسبب أزماته، وأنهم سيرثونه بعد انهياره ليعيدوا للمشروع الإشتراكي موقعه في حركة التاريخ، هذه القراءة ليست خاطئة فحسب،

بل هي مليئة بالمخاطر على دور اليسار وعلى موقعه في حركة النضال من أجل التغيير. وقد حاولت في قراءتي للعالم المعاصر وللتحولات فيه، وللإتجاهات المتناقضة في هذه التحولات، أن أدعو أهل اليسار في بلداننا للبحث عن نهضة يسارهم في هذه الشروط التاريخية، بالتحديد، خارج تلك الأوهام وخارج تلك الشعارات الشعوبية التي شوّه استخدامها معنى اليسار لدى شعوبنا وأفقده مصداقيته.

أما القضية السابعة الذي تمحور النقاش حولها، فتتصل باختياري لنصوص كلاسيكيي الماركسية في القسم الثاني من الكتاب. وبالطبع فإن من حق الأصدقاء أن يتساءلوا عن السبب الذي دفعني لاختيار هذه النصوص بعينها وإلى وضعها في الكتاب، رغم أنني كنت صريحاً في تحديد أسبابي في المقدمة التي وضعتها لهذه النصوص.

لن أدخل في النقاش مع أصدقائي الذين أبدوا استغرابهم لوضع هذه النصوص في الكتاب. سأكتفي بتقديم توضيح أحدد فيه الغرض من هذا الإختيار. لقد أردت من هذه النصوص بالذات التي انتقيتها بعناية أن أشير إلى أن ماركس وكلاسيكيي الماركسية كانوا، في الأفكار التي عرضوها لمجمل القضايا المتصلة بالإنسان وبحريته في إطار المشروع الإشتراكي لتغيير العالم، يستشرفون المستقبل، حتى وهم يدافعون عن أفكارهم في زمانهم. وهذا يعني أنهم كانوا يؤكدون بأن الأفكار هي تاريخية، أي أنها بنت تاريخها، وأنها تتغير مع تغير الشروط التاريخية. وكان هدفي من ذلك تحذير رفاقي من أهل اليسار من البقاء في أسر تلك الأفكار القديمة، وإعطائها طابع القداسة، الأمر الذي يبقيهم في الماضي، ويمنعهم من رؤية المتغيرات التي تأتي بها أحداث التاريخ. هذا أولاً. ثم أنني أردت أن أبيّن من خلال هذه النصوص كيف أن كلاسيكيي الماركسية كانوا يمارسون بمسؤولية كبيرة التعبير عن أفكارهم وعن سياساتهم، انطلاقاً من المتغيرات التي كانت تحدث أمامهم، من

ماركس إلى لينين إلى غرامشي. ثم أنني أردت، في الوقت عينه، أن أقول لأهل اليسار :أن الجديد إنما يولد من القديم، ويتخذ له بعد الولادة صفته وسمته الخاصة به، التي تحددها طبيعة المرحلة الجديدة التي يعيش فيها. لكن على هذا الجديد أن يبقى وفياً للقديم الذي ولد منه، أي أن يستكمل ما وصل إليه ذلك القديم، في شروط جديدة بتجاوز القديم من دون القطع معه. ذلك أن التاريخ هو تواصل، ولا انقطاع فيه. وبالطبع فلا نهاية للتاريخ. لكن المهم والأساسي في اختياري الواعي لتلك النصوص هو أنني أردت منه أن أبيّن أمرين أساسيين: الأمر الأول: يتعلق في التركيز عند ماركس وعند كلاسيكيي الماركسية على دور الإنسان الفرد كأساس للجماعة، وعلى حقوقه كمعطى أولي في التاريخ. الأمر الثاني : يتعلق في التركيز على أهمية الفكر وأهمية دوره في صنع التاريخ، بشرط أن يكون هذا الفكر متحركاً، متغيراً، وفق الشروط التاريخية، والتركيز، في الآن ذاته، على أهمية دور أهل الفكر في جعل فكرهم فكراً راهناً يعبّر بواقعية عن مشروع اليسار وعن دوره في مسار حركة التاريخ.

تلك هي بعض الأفكار التي استوحيتها من النقاش الذي أثاره كتابي وأثارته أفكاري ومواقفي فيه. وإذا كنت قد ركزت على بعض القضايا التي كانت محور اختلاف في الرؤى بيني وبين أصدقائي، فإنني لا أستطيع إلا أن أتوجه بالشكر إلى أصدقائي الذين أعلنوا اتفاقهم معي في العديد من أفكاري، حتى وهم يتمايزون عني في تحديدها. وأخص بالذكر توقفهم عند المرتكزات التي اعتبرتها في الكتاب مرتكزات ذكّرت فيها بضرورة إعادة السياسة إلى أصلها وربطها بالثقافة وبالأخلاق، وإخراجها من الشعوبية والعدمية والإنتهازية، وجعلها أكثر احتراماً لحقوق الإنسان، وأكثر حرصاً على تحريره من العبوديات الجديدة التي حولته، في الاصطفافات السياسية والعقائدية، إلى ما يشبه القطيع.

وبعد، فإنني أعتبر أننا ما نزال في بداية الطريق إلى النهضة، وأننا ما نزال بحاجة إلى تجديد الآليات والشروط التي تؤهلنا لأن ندخل من الباب الواسع، لا من الأبواب الضيقة، إلى تلك الأهداف التي تعبّر عن مشروعنا اليساري لتغيير بلداننا. وهذا التأكيد بالطبع يتطلب منا أن نواصل النقاش حول مكونات اليسار على اختلاف اتجاهاته، وأن نبذل جميعنا المزيد من الجهد في البحث عن مستقبل اليسار من دون أفكار مسبقة نحاكم فيها بعضنا البعض. فالمهم بالنسبة إلينا هو أن نخرج يسارنا من الهزيمة إلى النهضة لاسترجاع موقعه الطبيعي الذي يعود له لتحقيق التقدم لبلداننا والحرية والسعادة لشعوبنا.